The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N1, P P.25 - 45
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد١ ٢٠٢٢ ص ص ٢٥-٤٥

# THE ROLE OF THE BANK LIQUIDITY IN THE SUPERVISORY CONTROL OF THE CENTRAL BANK OF IRAQ ON THE SPECIALIZED BANKS

## دور مؤشر السيولة المصرفية في الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي على المصارف المتخصصة

*م.م سهاد جياد مطرود **الباحث شوقي صادق رسن ***أ.م.د نضال رؤوف احمد

**Abstract**

Supervision oversight is one of the most important tools used by central banks in assessing banks 'compliance with regulatory requirements and laws issued by them. Central banks use several financial indicators, including the bank liquidity index to assess banks' performance towards protecting depositors 'money and protecting banks from the risk of lack of liquidity and then bankruptcy. So it was necessary to study the bank liquidity index, which is used as one of the supervisory control tools by the Central Bank of Iraq when assessing the performance of specialized banks. Disrupting a portion of the self-relying resources that provide development credit Which differs from the sources of commercial banks 'funds that depend mainly on deposit funds, which leads to providing incorrect information on the evaluation of the performance of these banks. Specialized for its development goals, The research aims to identify the indicator of commercial financial liquidity followed in the supervisory control by the Iraqi Bank,

*جامعة المثنى/كلية التربية الاساسية
**ديوان الرقابة المالية الاتحادي
***جامعة بغداد/المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

process To prove the research hypothesis, By adopting the analytical and quantitative method in the practical aspect the researcher evaluated the performance of specialized banks in the bank liquidity index and then analyzed those results and knowed their impact on the possibility of achieving the development goals of specialized banks. For its development goals that it seeks, which is the development of the three sectors (agricultural, industrial and real estate) Then the research recommended a set of recommendations that are required for the concerned authorities to take the performance evaluation when assessing the performance of specialized banks.

**المستخلص**

تعد الرقابة الإشرافية احد اهم الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في تقييم التزام المصارف بالمتطلبات التنظيمية والقوانين الصادرة منها وتستخدم البنوك المركزية عدة مؤشرات مالية منها مؤشر السيولة المصرفية لتقييم أداء المصارف تجاه حماية أموال المودعين وحماية المصارف من خطر نقص السيولة ومن ثم التعرض للإفلاس، لذا اقتضت الضرورة إلى دراسة مؤشر السيولة المصرفية الذي يستخدم كأحد أدوات الرقابة الإشرافية من قبل البنك المركزي العراقي عند تقييم أداء المصارف المتخصصة، خلصت مشكلة البحث في إن استخدام مؤشر السيولة المصرفية في تقييم أداء المصارف المتخصصة يؤثر بشكل عكسي في إمكانية تحقيقها لأهدافها التنموية لأنه يؤدي إلى تعطيل جزء من الموارد الذاتية التي تعتمد عليها في تقديم الائتمان التنموي، والتي تختلف عن مصادر أموال المصارف التجارية التي تعتمد بشكل أساس على أموال الودائع، الأمر الذي يؤدي إلى توفير معلومات غير صحيحة عن تقييم أداء هذه المصارف، ولإثبات هذه المشكلة استند البحث إلى الفرضية التي أشارت إلى إن الالتزام بمؤشر السيولة المصرفية يؤثر بشكل سلبي في تحقيق المصارف المتخصصة لأهدافها التنموية، يهدف البحث إلى التعرف على مؤشر السيولة المصرفية وكذلك الأساليب المتبعة في الرقابة الإشرافية من قبل البنك المركزي العراقي، ، ولإثبات فرضية البحث قام الباحث بتقييم أداء المصارف المتخصصة بمؤشر السيولة المصرفية باعتماد المنهج التحليلي والكمي في الجانب التطبيقي، ومن ثم تحليل تلك النتائج ومعرفة أثرها في إمكانية تحقيق الأهداف التنموية للمصارف المتخصصة، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها إن مؤشر السيولة المصرفية لا يتلاءم مع طبيعة وأهداف المصارف المتخصصة ويعيق بشكل بالغ إمكانية تحقيقها لأهدافها التنموية التي تسعى لها وهي تنمية

القطاعات الثلاث (القطاع الزراعي والصناعي والعقاري)، ومن ثم أوصى البحث بمجموعة من التوصيات التي يقتضي الأمر إن تأخذ بها الجهات المعنية بإجراء تقييم الأداء عند تقييم الأداء للمصارف المتخصصة.

**المقدمـــــــة**

يُعد تقييم الأداء واحدا من اهم المقومات الأساس التي تسهم في نجاح المنظمات والشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة، فكلما كان أداء المنظمة جيدا كانت أقرب إلى تحقيق أهدافها، وبما إن الرقابة الإشرافية تعد نظام متكامل يتم من خلاله تقييم أداء المصارف المتخصصة من قبل البنك المركزي العراقي وللدور الحيوي التي تؤديه هذه المصارف كأحد أهم روافد الجهاز المصرفي العراقي والتي تساهم في رفد عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير ما يلزم من الأموال للرفع من مستويات التنمية الاقتصادية للقطاعات الثلاث المتمثلة بالقطاع الصناعي والزراعي والعقاري، لذا فمن الضروري أن يتم تقييم دراسة المؤشرات المالية التي يتم استخدامها كأدوات للرقابة الإشرافية من أجل التعرف على مدى انسجام هذه الأدوات مع أهداف هذه المصارف، ولاختلاف أهداف المصارف المتخصصة عن أهداف المصارف التجارية الشاملة يستلزم إن يتم تقييم أدائها بمؤشرات تتناسب مع الأهداف المرجوة من تأسيسها، جاء هذا البحث ليركز على دور مؤشر السيولة المصرفية في تقييم أداء المصارف المتخصصة كأحد أدوات الرقابة الاشرافية، جاءت أهمية البحث من خلال بيان خصوصية مصادر تمويل المصارف المتخصصة وطبيعة نشاطها التنموي، تكون البحث هذا من اربع مطالب، المطلب الأول قُسم إلى منهجية البحث التي سيتم من خلالها الإشارة إلى مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومن ثم التعرف على فرضية البحث والتعريج إلى عينة البحث ومجتمعه والأسلوب العلمي للبحث وأسلوب جمع البيانات أما المطلب الثاني منه فهو جملة من دراسات سابقة أغنت البحث بالأمور النظرية والعلمية من جانب ومن جانب آخر سلطت الضوء على موقع البحث الحالي بين البحوث الأُخرى المدرجة كدراسات سابقة، أما المطلب الثالث فتمثل بالإطار النظري للبحث إذ جاء في المحور الأول منه دراسة لمؤشر السيولة المصرفية والمحور الثاني للتطرق إلى مفهوم الرقابة الإشرافية والمحور الثالث لتقويم وتقييم الأداء، أما المحور الرابع منه فهو اطار عملي لإثبات وجود كل من المشكلة وفرضيتها وأخيراً تم تحديد جملة من الاستنتاجات واقتراح التوصيات المناسبة لها في المطلب الرابع من هذا البحث.

**المطلب الاول/ منهجية البحث**

١- **مشكلة البحث :**تكمن مشكلة البحث في الدور الذي يؤديه مؤشر السيولة المصرفية في تحجيم قدرة المصارف المتخصصة في منح الائتمان عند استخدامه كأحد متطلبات الرقابة الاشرافية، فمؤشر السيولة

المصرفية يسعى إلى تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من خلال تعرضه لمخاطرة الائتمان حيث يتم الزام المصارف بإبقاء نسبة محددة من راس المال والتي يجب إن لا تقل عن (٣٠%) تجاه ما تقدمه من ائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال الذاتية التي تسعى المصارف المتخصصة إلى توجيهها نحو الائتمان التنموي المتخصص والذي يؤدي بالتالي إلى عدم قدرة هذه المصارف على بلوغ أهدافها التنموية المرسومة في قوانينها النافذة، لذا من الممكن توضيح هذه المشكلة من خلال التساؤلات الآتية: -

أ. هل إن استخدام مؤشر السيولة المصرفية كأداة من أدوات الرقابة الإشرافية ينسجم مع أهداف المصارف المتخصصة.

ب. هل إن استخدام مؤشر السيولة المصرفية يؤدي الى تعطيل جزء من موارد المصارف المتخصصة التي تستخدمها في تمويل التنمية الاقتصادية.

**٢- أهمية البحث :**

تتضح أهمية البحث من خلال خصوصية مصادر تمويل المصارف المتخصصة التي تسعى بدورها إلى منح الائتمان التنموي التخصصي من خلالها وكذلك الدور التي تؤديه متطلبات الرقابة الإشرافية في تقييم أداء هذه المصارف من خلال ما تؤديه من دور في تنمية القطاعات الاقتصادية التي سميت هذه المصارف بأسمائها كالقطاع الصناعي والزراعي والعقاري.

**٣- أهداف البحث**

أ. التعريف بمؤشر السيولة المصرفية والنسبة المعيارية المقررة من قبل البنك المركزي العراقي استنادا وتماشيا مع مقررات بازل ٢ و ٣ ، ودور هذا المؤشر في حماية اموال المودعين.

ب. استعراض إجراءات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي الخاصة بتقييم التزام وامتثال المصارف العاملة في العراق.

ج. تقييم أداء المصارف المتخصصة بمؤشر السيولة المصرفية وبيان اثر هذا المؤشر في تحقيق أهداف هذه المصارف.

د. وضع نتائج البحث على هيئة معطيات تنتفع بها الجهات ذات العلاقة.

٤- **فرضية البحث :** يستند البحث إلى الفرضية الآتية: -

إن إستخدام مؤشر السيولة المصرفية كأحد متطلبات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي يؤثر بشكل عكسي وسلبي في تحقيق أهداف المصارف المتخصصة التنموية.

٥- **مجتمع وعينة البحث :** يُشكل الجهاز المصرفي في العراق مجتمع البحث، وتمثل المصارف المتخصصة في العاصمة بغداد عينة البحث وهي كما يأتي: -

١- المصرف الصناعي العراقي.

٢- المصرف الزراعي التعاوني.

٣- المصرف العقاري.

**٦- الحدود المكانية والزمانية للبحث**

أ. الحدود المكانية:

تُمثل الإدارات العامة للمصرف الصناعي العراقي والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف العقاري عينة البحث والحدود المكانية للبحث.

ب. الحدود الزمانية:

تُمثل البيانات المالية الخاصة بالمصارف المتخصصة والتقارير السنوية الصادرة عن المصارف عينة البحث وللسنوات (٢٠١٠-٢٠١٢) الحدود الزمانية للبحث.

**المحور الثاني : دراسات سابقة**

**أولاً. دراسات سابقة**

١- دراسة الطائي واسماعيل : ٢٠١٦

| | |
|---|---|
| عنوان الدراسة | خصوصية مؤشرات تقييم أداء المصارف الإنمائية ودراسة حالة في المصرف الصناعي العراقي |
| طبيعة الدراسة | بحث منشور في مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع |
| مشكلة الدراسة | للمصارف التنموية أهمية بالغة بصفتها المصدر الأساسي لتمويل التنمية الاقتصادية لذا فهي بحاجة لتقييم دورها للوقوف على مستويات أدائها، وليتم تقييم أدائها بشكل دقيق يستوجب استخدام مؤشرات تعبر عن حقيقة هذا الأداء. |
| اهم أهداف الدراسة | تكييف المؤشرات التجارية لتقييم المصارف التنموية. |
| اهم الاستنتاجات | ١- لا يعبر مؤشر الربحية عن تحقيق أهداف المصارف التنموية.<br>٢- ان مؤشر مشاركة المصرف الصناعي في رؤوس اموال الشركات الخاصة والمختلطة هو دليل توجه إدارة المصرف إلى توسيع الشرائح المشمولة بالتمويل من قبل المصرف ومنها القطاع الخاص والمختلط. |
| أهم التوصيات | ١. لا يفضل استخدام مؤشر الربحية في تقييم أداء المصارف التنموية.<br>٢. مؤشر مشاركة المصرف الصناعي في رؤوس اموال الشركات الخاصة والمختلطة من المؤشرات التي يتم استخدامها في تقييم أداء المصارف التنموية. |

٢- دراسة صالح : ٢٠١٤

| | |
|---|---|
| عنوان الدراسة | تقييم أداء المصرف الزراعي التعاوني في منح قروض المبادرة الزراعية (حالة دراسية ٢٠٠٨-٢٠١٢) |
| طبيعة الدراسة | رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد. |
| مشكلة الدراسة | ان المشكلة التي واجهت عمل المبادرة الزراعية هي تحديد الجهات التي توكل اليها مهام منح القروض لطالبيها، وقد اتفق على ان يكون المصرف الزراعي التعاوني هو أحد تلك الجهات ومن اجل الوقوف على مستوى نجاح منح القروض أصبح من المهم تقييم تجربة المصرف الزراعي لتحمله تلك المهام. |
| اهم أهداف الدراسة | التعريف بمؤشرات تقويم أداء الخاصة بالمصارف الزراعية المتخصصة ذات الأهداف الإنمائية وبرأس مال حكومي. |
| اهم الاستنتاجات | وجود ضعف في استغلال الموارد المالية التي بحوزة المصرف للسنوات الثلاث الأولى منذ بدء عملية الإقراض للمبادرة الزراعية. |
| أهم التوصيات | تعزيز الدور الإنمائي للمصرف الزراعي التعاوني لتتحول مبالغ الدعم الحكومي لصناديق المبادرة الزراعية إلى تعزيز أرصدة ورأس المال المصرف ليعود إلى مزاولة نشاطه الإنمائي. |

**ثانياً. مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة** لمس الباحث من خلال تحليله للدراستين السابقتين في هذا البحث إنها أفادت البحث في التأطير النظري من خلال التعرف على مؤشر السيولة المصرفية الذي يتم تقييم أداء المصارف من خلالها سواء كانت مصارف تجارية أو متخصصة، كذلك التعرف على الدور التنموي التي تؤديه المصارف المتخصصة.

**المطلب الثاني/ الاطار النظري للبحث**

**المحور الاول : مؤشر السيولة المصرفية** : مؤشر السيولة المصرفية ، يقيس هذا المؤشر أداء المصرف استناداً إلى قدرته الفورية في سداد التزاماته النقدية من خلال أمكانية تحويل اي أصل من أصوله إلى نقد سائل بالسرعة الممكنة من جهة، ومن جهة اخرى قدرته في مواجهة طلبات السحب المفاجئة من زبائنه التي تتعلق بسحب ودائعهم على اختلاف أنواعها، (مزنان، نصر، ٢٠٠٩: ٥٧). يوفر مؤشر السيولة بيانات عن مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته العاجلة بشكل فوري من خلال إمكانية تحويل اي أصل من الأصول إلى نقد بدون جهد أو خسارة، فضلاً عن ذلك أمكانية المحافظة على زبائنه عند حاجتهم إلى السحب الفوري لودائعهم (الطائي، ليلى، ٢٠١٦: ٦٤). ويعني مؤشر السيولة أيضا تحويل السيولة من خلال

الموجودات السائلة وشبه السائلة من خلال المطلوبات كالودائع والقروض (جدران وآخرون، ٢٠٠٩: ٢٦٥) نسبة الرصيد النقدي، " تكشف هذه النسبة عن إمكانية المصرف على مواجهة أي إلتزامات آنية أو التزاماته القصيرة الأجل من الأرصدة النقدية المتاحة لديه " (عبد الهادي، صبا، ٢٠٠٩: ٢٣).

**المحور الثاني: الرقابة الإشرافية**

**اولاً. مفهوم الرقابة الإشرافية :**تعني الرقابة بشكل عام عبارة عن وسيلة يمكن بواسطتها التأكد من مدى تحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية في الوقت المحدد لها وهي بذلك تستهدف قياس الجهد بالنسبة للأهداف المراد تحقيقها (الجوهر، ١٩٩٩ :١٤).والرقابة هي وظيفة ادارية مستمرة متجددة يتم بمقتضاها التحقق من ان الاداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة ، وذلك بقياس درجة نجاح الاداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح ، وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الاعمال التي سبق تخطيطها ، ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الاجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة (عبد النبي ، ٢٠١٠ :٣٥).

**ثانياً. تعريف الرقابة الإشرافية :** هنالك عدة تعاريف وردت في الجوانب النظرية في الكتب والرسائل والاطاريح عادة ما تستند الى وظائف ومسوغات عمل هذا النوع من الرقابة التي تختص فقط بالبنوك المركزية التي تحاول جاهدة باعتبارها السلطة النقدية العليا في كل البلدان ان تساهم في الحفاظ على جهاز مصرفي مستقر وآمن، لذا اورد في ادناه عدة تعاريف تنصب وفق هذا السياق.تعد الرقابة الإشرافية من اهم وظائف البنوك المركزية في العالم ، إذ تعتبر هي المسؤولة عن تحقيق وجود جهاز مصرفي قوي وسليم ومنافس، وهذا ما جاء في قانون البنك المركزي العراقي ذي الرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ في المادة (٤٠) منه "ينفرد البنك المركزي بصلاحية اتخاذ الإجراءات الضرورية كافة لمنح التراخيص للمصارف والفروع التابعة لها وتنظيمها والرقابة عليها حسبما ينص هذا القانون وقانون المصارف، بما في ذلك صلاحية الرقابة المستندية والتفتيش الميداني على المصارف المرخصة وفروعها التابعة بالطريقة التي يختارها البنك المركزي وفي التوقيت الذي يراه ملائما،

وإلزام المصارف وفروعها التابعة بتقديم المعلومات كافة التي يطلبها فيما يتعلق بشؤون المصرف المعني وفروعه وزبائنه، واتخاذ إجراءات علاجية حسبما ينص هذا القانون والقانون المصرفي لفرض الالتزام على المصارف المرخصة وفروعها بهذين القانونين وأي لوائح أو معايير تحوطية أو مبادئ توجيهية أو تعليمات يصدرها البنك المركزي فيما يتصل بتنفيذه لهذين القانوني" (الوقائع العراقية ،٢٠٠٤ : ٢٨).وتعرف ايضاً بانها وسيلة أساسيه في تسيير وتوجيه عمليات المصارف واداة لتحقيق اهداف السياسة النقدية وانها تطبيق عملي لواقع الرقابة على الجهاز المصرفي وذلك بهدف مقارنة عمليات وموجودات المصرف والتزامه بالقوانين والتعليمات الصادرة من اعلى سلطة نقدية في البلد. (التميمي، ٢٠١٣:٤٣).ويعرف الباحثين الرقابة

الإشرافية بإنها الرقابة التي تختص في العمل على حماية ودائع الجمهور في المصارف المرخصة والتأكد من سلامة المركز المالي للجهاز المصرفي ككل والتأكد من تطبيق القوانين النافذة والإجراءات والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

**ثالثاَ. أهمية الرقابة الإشرافية** تأتي أهمية الرقابة الإشرافية التي تمارس من قبل البنوك المركزية في العالم على المصارف داخل بلدانها والتي اصبحت في العقود الأخيرة من الوظائف الجوهرية لعمل تلك البنوك وادى ذلك الى تنامي وتشابك وتعدد الاتجاهات التي اعادت تجسيد الصناعة المصرفية وتغيير طبيعة تلك الأدوار والوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف والتي ابرزت الحاجة الملحة الى وجود نظام رقابة اداء وتقويم لكفاءة اداء تلك البيئة المعقدة والخطرة التي تمارس فيها المصارف نشاطاتها (عبد النبي، ٢٠١٠: ٤١، ٤٢).

**رابعاَ. أهداف الرقابة الإشرافية** :للرقابة الإشرافية اهادف عدة يمكن استباطها من دلالة مفهوم هذا النوع من الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية وتلخص بما يأتي:(التميمي، ٢٠١٣: ٤٥،٤٦)

أ. التأكد من سلامة المركز المالي للمصارف بشكل خاص وللجهاز المصرفي بشكل عام.

ب. مراقبة وتوجيه عمليات الائتمان المصرفي بما يخدم التنمية الاقتصادية التي يستهدفها البنك المركزي.

ت. العمل على حماية ودائع الجمهور في المصارف المرخصة وحماية حقوق المساهمين.

ث. الحد من التركز الائتماني الممنوح لفئة محددة او قطاع محدد او مساهمين وملاك المصرف.

**خامساً. متطلبات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي :** تقوم البنوك المركزية وفقاً لقوانين إنشاءها بالأشراف والرقابة على المصارف المسجلة لديها بما يكفل سلامة مراكزها المالية ، ويضع مجلس ادارة كل بنك مركزي القواعد العامة للأشراف على المصارف التابعة والتي تتلخص بالاتي : ( عبد النبي ، ٢٠١٠: ٤٥ )

١- تسجيل المصارف : تبدأ علاقة البنك المركزي او السلطة النقدية ، بالمصارف قبل تأسيسها ، اذ يتوجب على مجموعة المساهمين الذين يعتزمون تأسيس مصرف تقديم طلبهم للسلطة النقدية ، مدعما بالنظام الداخلي ، وعقد التأسيس ودراسة الجدوى الاقتصادية للحصول على الترخيص اللازم ، وفي حالة موافقة السلطة النقدية والجهات الرسمية الاخرى على التأسيس يتم تسجيل هذا المصرف لدى البنك المركزي، ويعتبر التسجيل بحد ذاته أسلوب أولي لرقابة مستمرة على تنفيذ احكام القانون الذي ينظم العلاقة بين البنك المركزي والمصارف.

٢. البيانات الدورية : تقدم المصارف البيانات المالية الخاصة بها للسلطة النقدية بصورة منتظمة ودورية حسبما تحدده القوانين والتعليمات والأنظمة النافذة، ان تحليل هذه البيانات يعمل على تيسير مهمة البنك المركزي في اتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية للتأثر في حجم الائتمان ، ونوعه ، ومراقبة وانسجام أنشطتها مع متطلبات السياسة الاقتصادية والمالية في الدولة .

واهم البيانات الدورية التي يلتزم المصرف بتقديمها للسلطة النقدية هي:

- بيانات الموجودات والمطلوبات
- نسبة السيولة القانونية
- نسبة الاحتياطي النقدي
- نسبة الائتمان الى الودائع
- النسب التي تقيس ملاءة راس المال

٣. تفتيش المصارف : التفتيش المعني بهذه الفقرة ليس تدقيقاً بقدر ما هو تقييم ، فهو يهدف إلى التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها المصرف للسلطة النقدية ، وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر هذه المعلومات في سجلات المصرف ، ثم ينطلق فريق التفتيش للاطلاع على مدى تنفيذ المصرف للأنظمة والتعليمات الصادرة إليه، سواء من السلطة النقدية او من الأجهزة الحكومية المختلفة او من مجلس ادارة المصرف نفسه، كما ان على فريق التفتيش التحقق من مدى مطابقة الحسابات ومن مدى فاعلية وسائل الرقابة والضبط الداخلي في المصرف و يقدم فريق التفتيش تقريراً مفصلا بنتائج أعماله، متضمناً المخالفات والملاحظات ومقترحاً الإجراءات التصحيحية اللازمة، وهذا يمثل مهمة التوجيه التي يضطلع بها التفتيش في النهاية.

٤. الرقابة على أسعار الخدمات المصرفية : يقوم البنك المركزي بوضع حدود لأسعار الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف للمتعاملين معها مثل العمولة التي تتقاضاها المصارف على إصدار الكفالات، او فتح الاعتمادات وتجديدها ، واسعار صرف بعض العملات .

٥. دراسة تقارير مراقبي الحسابات: تؤكد قوانين البنوك المركزية على ضرورة قيام كل مصرف مرخص بتعيين مراقب خارجي لحساباته ، يعتمده البنك المركزي، ويعد المراقب تقريرا في منتصف ونهاية كل سنة مالية عن المركز المالي للمصرف ، ومدى التزامه بالقوانين واللوائح الصادرة اليه، ومدى مطابقة سجلاته للواقع مشفوعا بالتوصيات التي يراها المراقب مناسبة لزيادة متانة المركز المالي للمصرف . ويلتزم المراقب بتزويد البنك المركزي بصوره عن هذا التقرير، الذي يعتبر بمثابة معلومات إضافية يتم تناولها بالبحث والتحليل، ويعتبر مراقب الحسابات مسؤولا عن صحة تقريره، إذ ان معظم

القوانين تعطي البنك المركزي حق رفض مراقب الحسابات اذا وجد انه لم يتوخ الدقة والأمانة في فحصه لحسابات المصرف المكلف بمراقبته.

**ثالثاً. الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي** على المصارف يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة المصرفية على اداء المصارف لتحديد نقاط الضعف في ادائها في الجوانب المالية والادارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي واخذت تلك الوظيفة الصفة القانونية من خلال قانون المصارف ذي الرقم (٩٤) والصادر في العام ٢٠٠٤ من خلال المادة (٥٣) الخاصة بالتفتيش على المصارف يراقب البنك المركزي العراقي المصارف على أساس موحد بالطريقة الاتية:

١. يراجع البنك المركزي العراقي البيانات والمستندات والمعلومات والإيضاحات والبراهين المقدمة من المصارف تطبيقا لهذا القانون.

٢. للبنك المركزي العراقي إن يطلب من المصارف أو أي من الكيانات التابعة أو المنتسبة إليها إن تقدم وتثبت خطيا عندما يرى ذلك ضروريا أي معلومات أو تقارير أو مستندات أو إيضاحات أو براهين إضافية.

للبنك المركزي العراقي إن يجري تفتيشا موقعيا للمصرف أو للكيانات التابعة له أو المنتسبة إليه يقوم به واحد أو أكثر من موظفيه أو يقوم به شخص أو آخر أو أشخاص آخرون يعينهم البنك المركزي العراقي لهذا الغرض ويراجع التفتيش عمليات المصرف للتحقق من مركزه المالي ومدى امتثاله لأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بإدارة أنشطته وسياساته الداخلية ويقوم البنك المركزي العراقي بعملية تفتيش على جميع المصارف بانتظام مرة واحدة على الأقل كل سنة باستثناء مكاتب التمثيل التي يجري التفتيش عليها مرة واحدة على الأقل كل سنتين.

٤. يخضع أي شخص يفوض بمقتضى هذه المادة القيام بالتفتيش على مصرف ما لشروط السرية وله إن يطلب من أي مدير أو مسئول أو موظف أو وكيل في المصرف أو في الكيانات التابعة له أو المنتسبة إليه إن يتيح له الاطلاع على جميع الدفاتر والحسابات والمستندات والسجلات الضرورية، وتقدم في الوقت المناسب إثناء عملية التفتيش أي معلومات يعتبرها المفتش ضرورية ويطلبها.

٥. يقدم مفتشو المصرف تقريرا إلى البنك المركزي العراقي عن نتائج التفتيش ويخطر البنك المركزي العراقي مجلس إدارة المصرف المعني بنتائج التفتيش").( الوقائق العراقية ،٢٠٠٤ :١٠٤).

**رابعاً. تقييم الأداء :**يعد تقييم الاداء احد اهم الادوات المستخدمة من قبل البنوك المركزية في تقييم التزام بالمتطلبات التنظيمية والقوانين والتعليمات التي تصدرها البنوك المركزية والتي تستخدمها عند إجراء الرقابة الإشرافية للمصارف.

عرف تقييم الأداء بأنه "مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقاً من قبل إدارة المنظمة بهدف الكشف عن الانحرافات ومن ثم اتخاذ ما يلزم لتصحيحها من خلال المقارنة بما هو متحقق فعلياً وما هو مخطط أو مستهدف " (الحسيني والدوري،٢٠٠٠: ٢٣٢). وقد جاء لمفهوم تقييم الأداء بأنه " وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر وتشمل عدة إجراءات يتم اتخاذها من قبل الإدارة العليا للتأكد من إن النتائج تتحقق بالشكل المطلوب وبأعلى درجة من الكفاءة وباقل تكلفة ممكنة (علاء والمشهداني،٢٠١١: ٧٥).

ويقصد بتقييم الأداء " كافة الإجراءات الإدارية التي تؤدي في النهاية إلى إصدار الحكم حول مدى الإنجاز الذي تحقق من الهدف المقصود إنجازه خلال مدة زمنية ومستوى جودة محددين (عباس،٢٠١٢ :٢٥٠).

وقد عرفه المرجوشي تعريفين الأول يستند للمركز المالي والاقتصادي بأنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين، والتعريف الثاني يستند إلى عملية اتخاذ القرارات اللاحقة التقييم هو عملية اتخاذ القرارات بناءً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمشروع بما يحقق الأهداف المحددة من قبل (المرجوشي، ايتن، ٢٠٠٨: ١٧).

ومن خلال التعريفات التي وردت أعلاه يمكن وضع تعريف جامع لتقييم الأداء بأنه ((عملية إدارية رقابية تقوم بها الإدارة التنفيذية العليا أو أية جهة رقابية خارجية أو قانونية لها الصلاحية في إجراء عملية التقييم والتي ستقوم به بشكل منهجي ومنظم للتأكد من إن الإجراءات والممارسات المعتمدة لغرض تحقيق الأهداف قد تمت بصورة صحيحة ولغرض التأكد من ذلك تستخدم عدة مؤشرات أو معايير تسهل عليها اتخاذ قرارات ذات كفاءة وفاعلية واقتصادية وقرارات لتصحيح الانحرافات إن وجدت)).

١-أهمية تقييم الأداء :يحتل موضوع تقييم الأداء اهتماما متزايداً لأغلب المنظمات الاقتصادية سواء كانت هادفة إلى الربح أو غير الهادفة إلى الربح الأمر الذي يساعدها على استغلال مواردها أفضل استغلال، من خلال تشغيل طاقتها المتاحة بأقصى ما يمكن، والاهتمام بتطوير عناصر الإنتاج والسعي المتواصل لزيادة قدراتها (الكرخي،٢٠٠١: ٥).

وهناك جملة من النقاط التي تبرز أهمية تقييم الأداء في المصارف أهمها: -

١. يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف وتعزيز دوره في الاقتصاد وآليات هذا التعزيز (السيسي، ٢٠١٠: ٢٤٢).
٢. يساعد بالأخص المستوى المالي في التأكد من توفير السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحب هذه القرارات من مخاطر (كراجة،٢٠٠١: ٢٦).

٣. يساعد تقييم الأداء الإدارة في التخطيط للمستقبل، وتبرير الحاجة إلى الموارد وفقاً لأسس علمية وموضوعية، وتعزيز مبادئ المساءلة بالاستناد إلى الأدلة والبراهين الموضوعية (حداد، ٢٠٠٧: ١٢٧).

٤. يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف المختلفة والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية (طالب والمشهداني،٢٠١١ :٧٦).

٢-أهداف تقييم الأداء : يتمثل الهدف العام لعملة تقييم الأداء بالتأكد من إن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة والمرسومة ألا إن من الممكن إيراد بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء ويمكن إيجازها في النقاط التالية:-

١- الوقوف على مستوى إنجاز المنظمات مقارنةً بأهدافها المحددة مسبقاً، تقييم الأداء هو مقياس لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق الأهداف، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة والاقتصادية وبعبارى اخرى الوصول إلى النجاح من خلال تحقيق الأهداف بفاعلية واستخدام الموارد بكفاءة واقتصادية .(الزبيدي، حمزة، ٢٠١١: ٩٢)

٢- الدفع بأنشطة المنظمة في اتجاه تحقيق الأهداف ومنعها من الانحراف والذي لا يمكن تحقيقه إلا مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة والاقتصادية وبعبارى اخرى الوصول إلى النجاح من خلال تحقيق الأهداف بفاعلية واستخدام الموارد بكفاءة واقتصادية من خلال المتابعة المستمرة لسير العمل بمعنى إن تقييم الأداء لا يتم مرة واحدة بعد الانتهاء من العمل وإنما هي عملية مستمرة. (عباس، ٢٠١٢ :٢٥٠)

**المحور الرابع : مفهوم المصارف المتخصصة واهدافها التنموية :**تظهر المصارف غالباً في البلدان النامية بشكل خاص بغية تحفيز القطاعات الاقتصادية فيها، وتوفير التمويل اللازم لها لعدم توجيه هذا التمويل من قبل المصارف التجارية في هذه البلدان (الغزي، فليح،١٩٧٦: ٣٠)، هي بنوك تنموية عامة تختص في توفير الموارد المالية طويلة الأجل والمتوسطة، من اجل أنشاء أو توسيع المشروعات (تودارو، ميشيل، ٢٠٠٩: ٧٥٥)، كما عرفت بأنها " المؤسسات المالية المتخصصة في منح الائتمان لقطاعات معينة سواء أكانت زراعية أم صناعية أم عقارية هدفها تمويل هذه القطاعات للنهوض بها اقتصاديا وباتت هذه المؤسسات تمارس مختلف العمليات المصرفية من خلال ممارستها للصيرفة الشاملة " (حسين، فاتن،٢٠١٥: ٢٢)، ومن التعاريف المهمة التي لا تخرج عن مسار التعاريف السابقة والتي يتفق الباحث معها، والتي تسلط الضوء إلى رأس المال لهذه المصارف المتخصصة الذي يكون غالباً بقروض من الحكومة والمؤسسات المحلية حيث يشير التعريف إلهيا بانها " مؤسسات تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل للمشاريع التي تهدف إلى تمويلها، فشروط قروضها تتحدد بمصادر أموالها التي تتكون بصورة

رئيسية من القروض الطويلة الأجل وبشروط ميسرة من الحكومات والمؤسسات المحلية والدولية " (السامرائي، سعيد، ١٩٨٣: ١٠٧).

واستناداً إلى مفهوم المصارف المتخصصة تنطلق أهداف هذه المصارف من الهدف الرئيس من إنشاءها والتي عبرت عنها في مسمياتها أيضا، فهي بذلك تسعى إلى تحقيق واستناداً إلى مفهوم المصارف المتخصصة تنطلق أهداف هذه المصارف من الهدف الرئيس من إنشاءها والتي عبرت عنها في مسمياتها أيضا، فهي بذلك تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية تنموية للقطاعات الاقتصادية التي تستهدفها، ويمكن توفير اهم الأهداف من خلال الشكل (١)

**الشكل رقم (١) أهداف المصارف المتخصصة المصدر (صالح، حيدر، ٢٠١٤: ٥٢)**

**المطلب الثالث / الجانب التطبيقي للبحث :**

**المحور الاول: متطلبات نسبة السيولة المصرفية في البيئة المصرفية العراقية :** بينت قواعد ممارسة النشاط المصرفي لقانون المصارف المرقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ في المادة (٢٦) من الباب الخامس منها على ان تقوم كافة المصارف باحتفاظ برأس مال كافي وسيولة مصرفية كافية وتقوم بما يلزم من احتياطيات كافية لمواجهة أي انخفاض في قيمة موجوداتها ولأداء التزاماتها وتحوطاً كافياً من المخاطر، وبينت المادة رقم (٢١) أيضا من الفصل السادس عشر من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ ان على كل مصرف ان يحتفظ بسيولة يومية لديه يحددها البنك المركزي العراقي، وما تم اعتماده أيضا في دليل العمل الميداني كنسبة معيارية للسيولة من قبل قسم التفتيش لدى دائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي والتي يجب ان لا تقل عن (٣٠%).

يعد مؤشر السيولة المصرفية أداة هامة يقاس من خلالها قدرة المصارف في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وطلبات السحب الفورية والعاجلة الخاصة بالمودعين بكافة أنواعهم والتي يتطلب توفيرها دون تأخير عند قدوم مواعيد آجالها وان اي تأخير لها له تأثير سلبي على سمعة المصرف، وان تعرض المصرف لأي لمخاطر نقص السيولة يجعله عرضة إلى فقدان ثقة الزبائن، لذا على المصرف ان يمارس أدارته للسيولة بما يوازن بين السيولة والمخاطرة في ذات الوقت.

وبما إن المصارف المتخصصة قد مارست الصيرفة الشاملة في مدد مختلفة خلال تاريخها وفق قرارات حكومية صادرة عن الجهة القطاعية لها وهي وزارة المالية كونها شركات عامة خاضعة لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ (المعدل)، إذ تم تخويل هذه المصارف بالعمل وفق الصيرفة الشاملة ومن ثم إصدار قرارات بالتوقف عن ممارستها إذ توقفت المصارف المتخصصة عن العمل وفق الصيرفة الشاملة بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣٠، والذي يعد نافذاً إلى وقت إعداد البحث، مع ذلك ان نجد أن المصارف المتخصصة لازالت تعمل بالصيرفة الشاملة من خلال ملاحظة تملكها لعدة أنواع من الودائع ضمن حساب الحسابات الجارية والودائع وكذلك استناداً إلى ما أورده القانون أعلاه ضمن المادة (٢٧) منه والتي اوردت وجوب استلام الودائع النقدية بكل أنواعها تحت الطلب او ودائع لأجل او أي أنواع أخرى، ومن النسب الشائعة التي يقاس بها مؤشر السيولة المصرفية هي ما يأتي: -

١- مؤشر الرصيد النقدي. يوفر هذا المؤشر بيانات عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته النقدية الفورية من الارصدة النقدية المتاحة لديه.

$$\frac{\text{النقد في الصندوق ولدى المصارف}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

٢- مؤشر السيولة القانونية.يوفر هذا المؤشر بيانات عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الاجل من الارصدة النقدية المتاحة لديه، فضلاً عن ما يمكن تسييله من استثمارات قصيرة الاجل.

$$\frac{\text{النقد في الصندوق + الاستثمارات قصيرة الاجل}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

٣- نسبة الاحتياطي الإلزامي.هي نسبة من إجمالي الودائع التي يمتلكها وتحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي بشكل اجباري وفقاً للقوانين المعمول والتي تشير إلى وجوب الاحتفاظ بما لا يقل (٣٠%) من إجمالي الودائع، تتفاوت نسبة الاحتياطي الالزامي بحسب تعليمات البنوك المركزية في البلدان المختلفة وهي في الغالب ما بين ٢٠-٣٥%.

$$\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي(الاحتياطي الالزامي)}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

**المحور الثاني : إستخدام مؤشر السيولة المصرفية كجزء من متطلبات تقييم المصارف المتخصصة :**في هذا المبحث سيتم إجراء تقييم أداء للمصارف المتخصصة بمؤشر السيولة المصرفية الذي يعتمده البنك المركزي العراقي في تقييم التزام المصارف العاملة في العراق بمتطلبات الرقابة الاشرافية، ودراسة النتائج المتحصلة وبيان مدى تأثيره على إمكانية هذه المصارف في تحقيق أهدافها التنموية.

١- مؤشر السيولة المصرفية للمصرف الزراعي التعاوني : يبين الجدول رقم (١) الخاص بمؤشر السيولة للمصرف الزراعي التعاوني بأن اعلى نسبة لكل مؤشرات السيولة لسنوات البحث بلغت (١١٠%، ٨١%، ١١%) والتي كانت من نصيب سنة ٢٠١١، ، اما أدنى نسبة لهذه المؤشرات فقد بلغت (٨٠%، ٩٢%، ٩%)، وقد بين الجدول احتفاظ المصرف بأموال سائلة تفوق ما تحدده التعليمات النافذة والتي يجب ان لا تقل عن (٣٠%) من إجمالي الودائع، ، من خلال قراءة معطيات الجدول يلاحظ الباحث ان النسب مرتفعة بشكل كبير على الرغم من ان التعليمات تطالب بوجوب الاحتفاظ بنسبة (٣٠%) والتي هي تمثل تعطيل لأموال المصرف تجاه تحقيق أهدافه التنموية.

**جدول (١)السيولة المصرفية للمصرف الزراعي التعاوني للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٢)**

**(مليون/دينار)**

| السنة | النقد في الصندوق ولدى المصارف (1) | النقدية + الاستثمارات قصيرة الاجل (٢) | النقد لدى المركزي (٣) | اجمالي الودائع (4) | ١/٤ (٥) % | ٤/٢) % | ٣/٤ (٧) % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | 800385 | 92238٧ | 92570 | 1006357 | 80 | 92 | 9 |
| ٢٠١١ | 573992 | 798994 | 78107 | 728218 | 79 | 110 | 11 |
| ٢٠١٢ | ٥٩١٨٤٦ | 737348 | ٦٥٨٠٥ | 734827 | 81 | 100 | 9 |

**المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في قائمتي المركز المالي وقائمة القروض والتسليفات للمصرف الزراعي التعاوني.**

٢- مؤشر السيولة المصرفية للمصرف الصناعي العراقي : يبين الجدول رقم (٢) الخاص بمؤشر السيولة للمصرف الصناعي العراقي بأن اعلى نسبة لكل مؤشرات السيولة لسنوات البحث بلغت (٢٣٢%، ٢٣٤%، ١١%) والتي كانت من نصيب سنة (٢٠١٢)، أما اعلى نسبة لمؤشر الاحتياطي القانوني كانت في سنة (٢٠١٢) أيضا وقد بلغت (١١%) علماً إنها اقل من النسبة المحددة البالغة (٣٠%)، أما أدنى نسبة لهذه المؤشرات فقد بلغت (٥٣%، ٦٣%، ٤%)، وقد بين الجدول احتفاظ المصرف بأموال سائلة تفوق ما تحدده التعليمات النافذة والتي يجب ان لا تقل عن (٣٠%) من إجمالي الودائع، إن ارتفاع نسب مؤشر السيولة النقدية بما يفوق الحد الأدنى الموصي به هو مؤشر أمان ومعزز لثقة الزبائن في المصرف كونه إشارة إلى قدرة المصرف على تلبية طلبات المودعين والمقترضين الفورية، ولكن المبالغة في الاحتفاظ بهذه النسب المرتفعة جداً لها مردود سلبي لأنها تمنع الاستفادة من المبالغ الفائضة عن حاجة المصرف النقدية.

**جدول (٢) مؤشر السيولة المصرفية للمصرف الصناعي العراقي للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٢)**

| السنة | النقد في الصندوق ولدى المصارف (1) | النقدية + الاستثمارات قصيرة الاجل (٢) | النقد لدى المركزي (٣) | اجمالي الودائع (4) | ¼ (٥) % | ٤/٢ (٦) % | ٤/٣ (٧) % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | 77818 | 91836 | 13515 | 145974 | 53 | 63 | 9 |
| ٢٠١١ | 141931 | 148709 | 6600 | 155134 | 91 | 96 | 4 |
| ٢٠١٢ | 33639٥ | ٣٣٨٦٧٤ | 1623٩ | 144761 | 232 | 234 | 11 |

(مليون دينار)

**المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في قائمتي المركز المالي وقائمة القروض والتسليفات للمصرف الصناعي العراقي.**

٣-مؤشر السيولة المصرفية للمصرف العقاري : يبين الجدول رقم (٣) الخاص بمؤشر السيولة للمصرف العقاري بأن اعلى نسبة لكل من مؤشرات السيولة لسنوات البحث بلغت (٣٧%، ٣٧%، ١٢%) على التوالي، علماً إن هذه المعدلات اعلى بمعدل بسيط مما هو محدد من نسبة سيولة من قبل البنك المركزي العراقي والتي يجب ان تبلغ (٣٠%) من إجمالي الودائع ان ارتفاع هذه النسبة انما يدل على تعطيل الأموالع في المصرف والعزوف عن منح الائتمان مما يؤدي الى تراجع التنمية الاقتصادية في القطاع العقاري الذي يجب ان يمارس المصرف دوره التنموي فيها من خلال منح الائتمان العقاري او السكني، اما أدنى نسبة لهذه المؤشرات فقد بلغت (١٢%، ١٢%، ١١%)

**جدول (٣)مؤشر السيولة المصرفية للمصرف العقاري للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٢)**

**(مليون دينار)**

| السنة | النقد في الصندوق ولدى المصارف (1) | النقدية + الاستثمارات قصيرة الاجل (٢) | النقد لدى المركزي (٣) | اجمالي الودائع (4) | ٤/١ (٥) % | ٤/٢ (٦) % | ٤/٣ (٧) % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | 48243 | 48343 | 20093 | 131713 | 37 | 37 | 15 |
| ٢٠١١ | 18127 | 18227 | 17240 | 149708 | 12 | 12 | 11 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 11 | 13 | 13 | 134022 | 15338 | 18183 | 18083 | ٢٠١٢ |

**المصدر: بالاعتماد على البيانات الواردة في قائمتي المركز المالي وقائمة القروض والتسليفات للمصرف العقاري**

تشير البيانات الواردة في الجداول الثلاثة أعلاه اثر تقييم المصارف المتخصصة بمؤشر السيولة المصرفية وفقاً لمتطلبات الرقابة الاشرافية، حيث أدى استخدام هذا المؤشر إلى احتفاظ كل من المصرف الزراعي التعاوني والمصرف الصناعي العراقي والمصرف العقاري بمتوسط السيولة المصرفية خلال سنوات الدراسة بلغ (١٠٠%، ١٥٩%، ٢٩%) على التوالي، الأمر الذي يبين مقدار الجزء المحتفظ به من رأس المال لغرض الالتزام بمؤشر السيولة المصرفية، والذي انعكس على عدم قدرة هذه المصارف بالدفع بكل مقدراتها التمويلية من اجل تحقيق الأهداف التنموية المرسومة في قوانينها النافذة، لذلك يجد الباحث من الضروري بمكان ان لا يتم تقييم المصارف المتخصصة بهذا المؤشر كونه لا تتطابق أهدافه مع أهدافها ويؤثر تطبيقه على تحجيم قدرة هذه المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية للقطاعات المستهدفة منها.

**المطلب الرابع / الاستنتاجات والتوصيات**

**أولا : الاستنتاجات**

من خلال ما تم عرضه عند تقييم أداء المصارف المتخصصة بمؤشر السيولة المصرفية وفقاً لمتطلبات الرقابة الاشرافية، حيث تم استخلاص الاستنتاجات التي تم توصلت الهيا الدراسة بالآتي :-

١. قبول فرضية البحث القائلة بأن استخدام مؤشر السيولة المصرفية يؤثر بشكل عكسي في قدرة المصارف المتخصصة في تحقيق أهدافها التنموية في تنمية القطاعات التي تستهدفها، من خلال تعطيل جزء من الأموال المتاحة للإقراض من أجل تلافي المسائلة القانونية الناجمة عن تطبيق هذا المعيار كأحد أدوات الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي.
٢. لا يعد مؤشر السيولة المصرفية من المؤشرات التي يمكن أن يتم تقييم أداء المصارف المتخصصة لعدم توفر الحاجة إلى تدعيم رؤوس أموال هذه المصارف كأحد خطوط الصد المهمة لمواجهة أية خسائر محتملة قد تواجهها ويعود ذلك لعدم استخدامها لأموال الودائع كأحد أهم مصادر التمويل في تقديم الائتمان، لذلك أسهم استخدام هذا المؤشر بشكل سلبي في تقييم أداء المصارف المتخصصة على قدرتها في تحقيق أهدافها وممارسة دورها التنموي بسبب تعطيل جزء من أموالها الذاتية وأموال الدعم الحكومي لها وكان ذلك لتفادي الوقوع تحت طائلة المسائلة القانونية من قبل البنك المركزي العراقي استناداً إلى قانون المصارف وتعليمات تنفيذ هذا القانون، فقد بلغ مؤشر السيولة المصرفية لكل من

المصرف الصناعي العراقي والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف العقاري نسبة (١٠٠%،١٥٩%،٢٩%) على التوالي خلال السنوات الثلاث للبحث.

٣. لا يسهم عنصر المخاطرة في تهديد النشاط الائتماني للمصارف المتخصصة ويعود ذلك لعدم استخدامها لأموال المودعين كأحد اهم مصادر التمويل فلا يستوجب تقييم كفاية رؤوس أموالها بمؤشر السيولة المصرفية اذ ان هذا المؤشر يوفر الدعم للمصارف التجارية لتقليل الخسائر الناجمة عند تعرضها إلى المخاطر الائتمانية.

**ثانيا : التوصيات**

١- عدم تقييم المصارف المتخصصة بمؤشر السيولة المصرفية لما له من تأثير سلبي في قدرتها على تقديم الائتمان التنموي المتخصص.

٢- استثناء المصارف المتخصصة من تقييم أدائها وفق مؤشر السيولة المصرفية وذلك لسنة ٢٠٠٤ لعدم انسجام هذا المؤشر مع طبيعة وأهداف التمويل للمصارف المتخصصة.

٣- ضرورة تبني البنك المركزي العراقي لمعايير بديلة عند تقييم أداء المصارف المتخصصة لتنسجم نتائج هذه المعايير مع أهداف هذه المصارف والأهمية الاستثنائية لمصادر تمويلها عن غيرها من المصارف التجارية.

**المصادر**


**أولاً. القوانين والأنظمة والتعليمات والوثائق الرسمية**

١- البيانات المالية للمصرف الزراعي التعاوني للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٢).

٢- البيانات المالية للمصرف العقاري للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٢).

٣- البيانات المالية لمصرف الصناعي العراقي للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٢)

٤-قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، جريدة الوقائع العراقية العدد (٣٨٩٢) لسنة ٢٠٠٤.

٥-قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، جريدة الوقائع العراقية العدد (٣٨٩٠) لسنة ٢٠١١.

**ثانياً. الكتب**

٦- المعجم الوجيز ، ١٩٨٩، مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٧- الدوري، عمر كامل،٢٠١٣، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، ط١، دار الدكتور للعلوم.

٨_ الزبيدي، حمزة محمود ٢٠١١، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل، ط٢، مؤسسة الوراق، للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

٩- السيسي، صلاح حسن ٢٠١٠، الرقابة على اعمال البنوك ومنظمات الاعمال، تقييم اداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية، دار الكتاب الحديث.
١٠-تودارو، ميشيل، ٢٠٠٩، التنمية الاقتصادية، ط١، المريخ.
١١-الكرخي، مجيد عبد جعفر٢٠٠١، مدخل الى تقويم الاداء في المنظمات باستخدام النسب المالية، وزارة الثقافة، دار الشؤون الثقافية العامة.
١٢-المرجوشي، أيتن محمود ٢٠٠٨، تقييم الاداء المؤسسي في منظمات الاعمال الدولية، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة.
١٣-الغزي، فليح حسن خلف، ١٩٧٦، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي، مطبعة جامعة بغداد.
١٤-المشهداني، علاء فرحان، والمشهداني، ايمان شيحان ٢٠١١، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي والاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٥-السامرائي، سعيد عبود، ١٩٨٣، الجهاز المصرفي العراقي ودوره في التنمية الاقتصادية، ط١.
١٦-حداد، أكرم وهذلول ٢٠٠٨، النقود والمصارف، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٧-عباس، علي ٢٠١٢، الرقابة الادارية في منظمات الاعمال، ط٢، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن.
١٨-كراجة عبد الحليم وآخرون،٢٠٠١، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٩-عبد النبي ، محمد احمد عبد النبي ، الرقابة المصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،زمزم ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن ،٢٠١٠.
٢٠-الجوهر ، كريمة علي كاظم ، الرقابة المالية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٩٩.
٢١- مزنان، نصر حمود، ٢٠٠٩، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع.

**ثالثا_ المصادر الاجنبية**

22-Hempel، George ، &Simonson، Donald 1998. Bank management: text and cases (5th، ed.). New York: John Wiley& Sons Inc

**رابعا_ الرسائل والاطاريح والبحوث المنشورة**

٢٣_ التميمي ،محمد خميس حسن (دور الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تعزيز الوعي المصرفي) المعهد العالي للدراسات لمحاسبية والمالية ، ٢٠١٣

٢٤_ صالح، حيدر سعد، ٢٠١٤، ((تقييم اداء المصرف الزراعي في منح القروض – المبادرة الزراعية حالة دراسية ٢٠٠٨-٢٠١٢))، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

٢٥_ الطائي واسماعيل، ٢٠١٦، ((خصوصية مؤشرات تقييم اداء المصارف الانمائية ودراسة حالة في المصرف الصناعي العراقي))، بحث منشور في مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع العدد (٣) شباط/٢٠١٦.

٢٦_ حسين، فاتن عزيز، ٢٠١٥، ((أثر الائتمان الزراعي التخصصي في الحد من استيراد المحاصيل الاستراتيجية في العراق))، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف مقدمة الى مجلس المعهد الع٠ك٠١٠٠لي للدراسات المحاسبية والمالية.

**خامسا. البحوث والدوريات المنشورة**

٢٧-جاسم، ليلى عبد، ٢٠١٦، ((تقيم النشاط الانمائي للمصرف الصناعي العراقي في ظل الصيرفة الشاملة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٣))، رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد.

٢٨_ جدران، كريم وآخرون، ٢٠٠٩، ((تقويم اداء الوحدات الاقتصادية – دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين))، بحث منشور في مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد (١٢).